FORMULAIRE DE DEMANDE DE FOURNITURE

استمارة طلب التموين

A) DOCUMENTS A FOURNIR

Pour bénéficier de la fourniture en énergie vous êtes prié de soumettre les documents ci-après :

- **Copie de la pièce d'identité** (Carte Nationale Identité, permis de conduire ou Passeport).
- **Justificatif légal d'occupation du lieu** (acte de propriété, bail de location, décision d'affectation, etc…).
- **Titre d'activité commerciale, professionnelle ou artisanale etc** (pour les usages non ménagers de l'énergie).

أ) الوثائق المطلوبة

للاستفادة من التموين بالطاقة، نرجو منكم تقديم الوثاق التالية:

- **نسخة من بطاقة الهويّة الوطنية (بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة أو جواز السفر).**
- **إثبات قانوني لشغل المكان (عقد ملكية، عقد إيجار، قرار تعيين مسكن، .....الخ).**
- **نسخة من مستخرج السجل التجاري، بطاقة المهني أو الحرفي، وما إلى ذلك (للاستخدامات غير المنزلية للطاقة).**

B) PARTIE RACCORDEMENT

ب) الجزء المتعلّق بالرّبط

B-1) TYPE D'ENERGIE (S)

ب-1) نوع الطاقة

Veuillez renseigner les informations suivantes :

نرجو منكم ملء البيانات الموالية

Énergie (s) : **Électricité** ☐ **كهرباء** **Gaz** ☐ **غاز** **الطاقة :**

B-2) IDENTIFICATION DU DEMANDEUR

ب-2) تحديد هوية مقدّم الطلب

Nom & Prénom / Raison Sociale : ..... **اللّقب و الاسم/اسم الشركة :**.....

Statut Juridique : ..... **الصفة القانونية :** .....

Adresse :..... **العنوان :**.....

Téléphone / Fax : .....**et/ou Mobile**.....**و/او النقال** **هاتف / فاكس :**.....

Email : ..... **البريد الالكتروني :**.....

N° Registre Commerce : ..... **رقم السّجل تجاري :**.....

N° Identification statistique : ..... **رقم التعريف الإحصائي :**.....

B-3) IDENTIFICATION DU CLIENT

(A ne renseigner que dans le cas où le client est différent du demandeur du raccordement**)**

ب-3) تحديد هوية الزبون:

(يملأ في حالة ما إذا كان الزبون النهائي ليس هو طالب الربط)

Nom & Prénom / Raison Sociale : ..... **اللّقب والاسم / اسم الشركة :**.....

Adresse : ..... **العنوان :**.....

Téléphone fixe / Fax : .....**et/ou Mobile**.....**و/او النقال** **هاتف / فاكس :**.....

Email : ..... **البريد الالكتروني :**.....

N° Registre de Commerce : ..... **رقم السّجل التجاري :**.....

N° Identification statistique : ..... **رقم التّعريف الإحصائي :**.....

B-4) Nature du lieu de raccordement

ب-4) طبيعة مكان الرّ بط

Logement individuel ☐ **سكن فردي** **Logement collectif** ☐ **سكن جماعي**

Local à usage commercial ☐ **محل ذو طابع تجاري** **Autres (A préciser),** ..... **حالات أخرى (للتّدقيق)**

B-5) LOCALISATION DU LIEU DE RACCORDEMENT

ب-5) عنوان مكان الرّبط

.....

.....

.....

C) PRÉCISIONS TECHNIQUES | ج) التفاصيل التقنية

C-1) ÉLECTRICITÉ / ج-1) الكهرباء

Type de raccordement demandé : | **نوع الرّبط المطلوب :**

Monophasé (220 V) : ☐ | **أحادي الطور (220 فولط) :** ☐

Puissance mise à disposition : ☐ **6 kW** ☐ **12 kW** | **القدرة الموضوعة تحت التّصرف :**

Triphasé (380V) : ☐ | **ثلاثي الطور (380 فولط) :** ☐

Puissance mise à disposition : ☐ **20 kW** ☐ **40 kW** | **القدرة الموضوعة تحت التّصرف :**

Fourniture de disjoncteur : **Oui** ☐ **نعم** **Non** ☐ **لا** | **التزويد بالقاطع :**

Tarif souhaité : **54** ☐ **53** ☐ **52** ☐ **51** ☐ | **التّعريفة المرغوب :**

Type Tarif : **Non Ménage (NM)** ☐ **غير منزلية** **Ménage (M)** ☐ **منزلية** | **نوع التعريفة :**

Date souhaitée pour le raccordement : ……../……/…… | **تاريخ الرّبط المرغوب فيه :**…...……/……/……

Les PMD de 60kW et 80kW pourraient être accordées à titre exceptionnel conformément à la réglementation en vigueur.

القدرات الموضوعة تحت التصرف 60 ك واط و 80 ك واط يمكن ان تمنح بصفة استثنائية حسب اللّوائح سارية المفعول.

C-2) Gaz / ج-2) الغاز

Débit mis à disposition (m³/h) : ☐ **6** ☐ **10** ☐ **25** ☐ **40** | **التدفق الموضوع تحت التصرف :**

Type Tarif :(م³/س) **Non Ménage (23NM)** ☐ **غير منزلية** **Ménage (23M)** ☐ **منزلية** | **نوع التعريفة :**

Date souhaitée pour le raccordement : ……../……../…… | **تاريخ الربط المرغوب فيه :** ……/……/……

C-3) ADRESSE DE RECEPTION DE LA FACTURE | ج-3) عنوان تسليم الفاتورة

Je souhaite recevoir ma facture d'énergie à l'adresse suivante : | **أودّ تلقّي فاتورة الطاقة الخاصّة بي على العنوان التّالي :**

……

……

Cadre réservé à l'accueil
(Attaché Juridique de l'Agence Commerciale)

خانة مخصصة للاستقبال
(ملحق قانوني للوكالة التجارية)

Date recevabilité de la demande :……..……**تاريخ استلام الطلب:**
N° Événement : ……..……**رقم الحدث:**
Référence : ……..……**المرجع:**
N° Client : ……..……..……**رقم الزبون:**
(Dans le cas de la deuxième énergie) (في حالة طاقة ثانية)

Signature **الامضاء**

Signature du demandeur | **إمضاء طالب الربط**

Fait à: …… Le :…… | في: ……

Important : Le distributeur est tenu de veiller à remettre ce formulaire accompagné des conditions générales, à tout client.
Dans le cas où le demandeur est le client, ce dernier procède à la signature des deux parties du formulaire dés paiement du devis.
Dans le cas où le demandeur est différent du client, ce dernier procède au renseignement et à la signature du formulaire de demande avec ses deux parties, selon le cas :

- Au paiement des participations forfaitaires pour les alimentations individuelles issues des programmes publics ou des raccordements collectifs financés par l'Etat,
- A la demande de l'installation du compteur individuel du locataire pour les logements collectifs, tous programmes confondus.
- Au premier paiement de facture, lorsque le compteur est déjà installé.

هام: الموزع ملزم بالحرص على تقديم هذه الاستمارة مع الشروط العامة، إلى أي زبون.
في حالة ما إذا كان مقدم الطلب هو الزبون، يقوم هذا الأخير بتوقيع نموذج الطلب مع طرفيه بمجرد تسديد كشف المقايسة.
في حالة اختلاف مقدم الطلب عن الزبون، يقوم هذا الأخير بتوقيع نموذج الطلب مع طرفيه حسب الحالة:

- دفع مساهمات بمعدل ثابت لإمدادات الطاقة الفردية الناتجة من البرامج العامة أو التوصيلات الجماعية التي تمولها الدولة،
- بناء على طلب تركيب عداد فردي للمستأجر في حالة الإسكان الجماعي، جميع البرامج مجتمعة.
- عند أول تسديد فاتورة استهلاك الطاقة، لما يكون العدّاد مركّب بالفعل من قبل الموزّع.

الشروط العامة

المادة 1: الغرض من هذه الشروط العامة هو وضع الشروط الاقتصادية، التقنية والقانونية التي من خلالها يتعهد الموزّع على تزويد الزبون بالطاقة الكهربائية و/أو الغازية حسب التعريفة المقنّنة في حدود القدرة/التدفق الذي تم اختياره من قبل الزبون.
يتعهد الموزّع بتزويد، في المناطق التي توجد بها شبكة، الطاقة الكهربائية و/أو الغازية (طبقا للأحكام التّنظيمية السّارية المفعول) لأي شخص معنوي أو طبيعي يطلبها.

المادة 2 :

- **منشأة الجهد المنخفض الداخلية:** تبدأ المنشأة الداخلية مباشرة عند أطراف الخروج من العداد في نهايته أو عند أطراف بداية قاطعة الزبون في حالة تجميع العدادات.
- **منشأة الضغط المنخفض الداخلية:** تبدأ المنشأة الداخلية للزبون حصرا عند وصلة الخروج من العداد. في حالة تجميع العدادات، يقع الحد عند محبس العداد بمنشأة الزبون.
- **حالة القوة القاهرة:** كل حدث غير متوقع خارج عن سيطرة أحد الأطراف ولا يمكن مقاومته، يؤدي الى عدم احترام جزء أو كلّ الالتزامات التعاقدية (الحرائق، الفيضانات، الزلازل والاضطرابات الجوية، حالة الحرب وما إلى ذلك، ...).
- **هذا العقد:** يشير إلى استمارة طلب التّموين مكتملة وموقعة، مصحوبة بالشروط العامة موقّعة.

المادة 3: آجال الربط لا يمكنها أن تتعدّى 07 أيام، ابتداء من تاريخ توقيع الطلب الحالي وتسديد التكاليف الازمة، دون احتساب آجال استخراج الرّخص الإدارية.

المادة 4: يتم تسليم أجهزة القياس والعدّ من قبل الموزّع، ويتم تركيبها وختمها من قبله وهي ملك له. أعباء الإصلاح الناتجة عن الأضرار التي تلحق بأجهزة القياس من قبل الزبون تكون على عاتقه.

المادة 5:

تنجز المنشآت الدّاخلية وتتم صيانتها من قبل الزبون وعلى حسابه وهي ملكه، ويجب أن تتوافق مع اللّوائح والمعايير التقنية وتمتثل لمقاييس الأمن والقواعد الفنية المتبعة. يُرخّص للموزّع فحص منشأة الزبون الدّاخلية قبل البدء في الخدمة وبعد ذلك، في أيّ وقت. إذا تبين للموزّع أنّ منشأة الزّبون غير مطابقة أو إذا اعترض الزبون على عملية التحقق منها، يمكن للموزّع رفض التموين بالكهرباء أو الغاز أو قطع التموين.

المادة 6: يجب على الموزع تموين الكهرباء و/أو الغاز بشكل دائم، ما عدا الانقطاعات التي يمكن أن تطرأ إثر حوادث أو رداءة الطقس أو حالات القوة القاهرة.
يمكن للموزّع أن يقوم بخفض أو قطع التموين للقيام بأشغال الصيانة والتصليحات المحتملة أو الربط وكذا لدوافع أمنية بسبب الأشغال المنجزة بجوار المنشآت.
باستثناء حالات الاستعجال وللحفاظ على المنظومات الكهربائية والغازية، يتم إبلاغ تواريخ وساعات هذه الانقطاعات إلى علم المعنيين بالأمر بواسطة اعلام جماعي أوعن طريق إبلاغ فردي عند الاقتضاء، قبل يوم واحد (1) على الأقل.

المادة 7: تقع مسؤولية إصلاح أو تعديل أو حذف توصيلات الكهرباء/ الغاز، التي تتطلّبها الأشغال، على عاتق الطرف الذي يطلبها.

المادة 8: تركب أجهزة القياس وملحقاتها وتختم بالرّصاص وتضبط من طرف الموزّع وعلى حساب الزبون. يقوم الموزّع بفحص أجهزة القياس والرقابة كلما رأى ذلك ضروريا دون أن يترتب عن هذه الفحوص إتاوة لصالحه.

في حالة إثبات وجود خلل في أجهزة القياس، سيقوم الموزّع بتغييرها أثناء دورة الفوترة، مع إعداد الفاتورة، عند الاقتضاء، للطاقة التي لم يتم حسابها أو احتسابها بشكل خاطئ، على مدى فترة لا تتجاوز دورة فوترة واحدة.

المادة 9: يمكن للزّبون أن يطلب فحص أجهزة القياس والرّقابة من طرف خبير يعين بالاتفاق مع الموزّع. لا يتكفل الزّبون بمصاريف الفحص إلا إذا ثبت أن العدّاد دقيق في الحدود التي يسمح بها التّنظيم، أو إذا كان نقص الدّقة المعاين بسببه.

المادة 10: تستخدم الطاقة الكهربائية أو الغازية التي يسلّمها الموزّع حصريا من طرف الزبون لحاجته الخاصّة ولا يمكن التّنازل عنها للغير في أي إطار كان، دون ترخيص مسبّق وصريح من الموزّع الذي يحدّد شروط ذلك. مهما كانت نوع المنشأة ونوع الاستخدام، يجب احتساب الطاقة الكهربائية أو الغازية وفوترتها، حسب كلّ نوع استخدام.

المادة 11: عندما يكتشف الموزّع وجود خلل في جهاز القياس أو وجود ربط غير قانوني بشبكته، فإنّه يقوم بإبلاغ، حسب الحالة، الزّبون المعني أو صاحب الرّبط الغير المشروع.
في حالة ما إذا تبيّن أن هذا الخلل عائد لتلاعب غرضه اختلاس الطاقة من طرف الزبون، يتعين على الموزّع إعادة منشأة الزبون المعني إلى حالتها النظامية بعد التحقق من الاختلاس. في حالة القرصنة بواسطة توصيل غير مشروع، يستوجب على الموزّع نزع التوصيل المعني في الحال، بعد التّحقق من الاختلاس.
في كلتا الحالتين، يجب على الموزع تفضيل اللّجوء إلى تسوية ودية وفوترة الطّاقة المستخلصة، وفي حالة عدم التوافق فعلى الموزّع أن يتقدم بشكوى لدى الجهة القضائية المختصّة إقليميا، طبقا للإجراءات القضائية المعمول بها في هذا المجال.
يخضع تحديد كمية الطاقة المستخلصة للإجراء المعمول به.

المادة 12: يتعهد الموزّع بتزويد الزبون بالكهرباء و/أو الغاز بالتعريفة التي يختارها. الموزّع ملزم بإبلاغ الزبون بحقوقه والتزاماته (الشروط وأوقات التوصيل، التسعير، طرق الدفع وشروط تزويد الكهرباء والغاز). لمزيد من المعلومات، يمكن للزبون الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لكلّ من الموزّع ولجنة ضبط الكهرباء والغاز.

المادة 13: في حالة حدوث تلف لأجهزة الزّبون الكهربائية بعد اضطرابات في التيار الكهربائي، له الحق في التعويض. يجب عليه التقرب من مصالح الموزع، مرفقا بآخر فاتورة استهلاك، للإعلان عن الحادث خلال فترة لا تتجاوز 48 ساعة.

Conditions générales

Art.1. Les présentes conditions générales ont pour objet de fixer les conditions financières techniques et juridiques sous lesquelles le Distributeur s'engage à fournir au client, l'énergie électrique et/ou gazière au tarif réglementé dans les limites de la puissance/débit choisi par le client.
Le distributeur est tenu de fournir, dans les zones où existe un réseau, l'énergie électrique et/ou gazière (selon les dispositions réglementaires en vigueur), à toute personne physique ou morale qui en fera la demande.

Art.2.
Installation intérieure basse tension : L'installation intérieure commence immédiatement à l'aval des bornes de sortie du compteur ou aux bornes amont du disjoncteur du client, en cas de regroupement de compteurs.

Installation intérieure basse pression : L'installation intérieure du client commence exclusivement au raccord de sortie du compteur. En cas de regroupement de compteurs, la limite se situe au robinet d'arrêt de l'installation du client.
Cas de force majeure : tout évènement irrésistible, imprévisible et extérieur à la volonté des parties, rendant impossible l'exécution de tout ou une partie des obligations contractuelles (incendies, inondations, séisme, perturbations atmosphérique, état de guerre, …).
Le présent contrat : désigne le formulaire de demande de fourniture renseigné et signé, accompagné des conditions générales signées.

Art.3. Le délai de satisfaction de la demande de branchement simple ne peut dépasser les 07 jours à partir de la signature de la demande actuelle et du paiement des frais nécessaires, abstraction faite des délais d'obtention des autorisations administratives.

Art.4. Les dispositifs de comptage sont livrés par le distributeur, posés et plombés par ses soins et sont sa propriété. Les réparations des dégâts causés aux dispositifs de comptage par le fait du client sont à sa charge.

Art.5. L'installation intérieure est réalisée et entretenue par le client et à ses frais. Elle est sa propriété et elle doit être conforme aux règlements et normes techniques et de sécurité et aux règles de l'art en vigueur.
Le Distributeur est autorisé, avant la mise en service et ultérieurement à tout moment, à vérifier l'installation intérieure du client.
Si l'installation est reconnue non conforme par le distributeur ou si le client s'oppose à sa vérification, le Distributeur peut refuser d'effectuer la fourniture d'électricité ou de gaz ou de procéder à l'interruption de la fourniture.

Art.6. Le Distributeur est tenu de livrer l'électricité et/ou le gaz en permanence, à l'exception des interruptions pouvant survenir à la suite d'incidents, intempéries et cas de force majeure. Le distributeur a la faculté de réduire ou d'interrompre la fourniture pour procéder à des travaux d'entretiens, de réparation éventuelles ou de raccordement ou encore pour des motifs de sécurité en raison de travaux effectués à proximité des ouvrages.

A l'exception des situations d'urgence et de sauvegarde des systèmes électriques et gaziers, Les dates et heures de ces interruptions seront portées, un (1) jour à l'avance au moins à la connaissance des intéressés, par un avis collectif et éventuellement par une notification individuelle.

Art.7. Les réfections, les modifications ou suppressions de branchement d'électricité/gaz rendues nécessaires par des travaux, sont à la charge de celui qui en fait la demande.

Art.8. Les dispositifs de comptage et leurs auxiliaires sont posés, étalonnés aux frais du client, selon les indications du distributeur et plombés par ses soins.
Le distributeur pourra procéder à la vérification des appareils aussi souvent qu'il sera jugé utile, sans que ces vérifications donnent lieu, à son profit, à une redevance pour le client.

En cas de défectuosité avérée des dispositifs de comptage, le distributeur procèdera à leur changement pendant le cycle de facturation, avec facturation, le cas échéant, de l'énergie non comptabilisée ou comptabilisée à tort, sur une durée ne dépassant pas un cycle de facturation

Art.9. Le client peut demander la vérification des dispositifs de comptage par un expert désigné d'un commun accord avec le Distributeur. Les frais de vérification ne sont à la charge du client que si le compteur est reconnu exact, dans la limite de la tolérance réglementaire ou si le défaut d'exactitude constaté est à son profit.

Art.10. Le client utilise l'énergie électrique ou gazière livrée par le distributeur exclusivement pour ses besoins propres, et ne peut être rétrocédée à des tiers à quelque titre que ce soit, sans l'autorisation préalable et expresse du distributeur, qui en fixe les conditions. Quel que soit le type d'installation, l'énergie électrique ou gazière doit être comptée et facturée par type d'usage.

Art.11. Lorsque le distributeur relève, une anomalie du dispositif de comptage ou l'existence d'un branchement illicite sur son réseau, il en informe selon le cas, le client concerné ou le détenteur du branchement illicite.
Dans le cas où l'anomalie est due à une manipulation frauduleuse avérée du dispositif de comptage par le client, le distributeur est tenu de remettre en conformité l'installation du client mis en cause après constatation de la fraude.
Dans le cas de piratage à travers un branchement illicite, le distributeur est tenu de déposer immédiatement le branchement concerné, après constatation de la fraude. Dans les deux cas, le distributeur doit privilégier le recours au règlement amiable, avec la facturation de l'énergie soustraite. A défaut de son aboutissement, le distributeur doit déposer une plainte devant la juridiction territorialement compétente. La détermination de l'énergie soustraite obéira à la procédure en vigueur.

Art.12. Le Distributeur s'engage à fournir l'électricité et/ou le gaz au tarif choisi par le client. Il doit informer le client sur ses droits et obligations (tarification, fourniture et autres prestations, modes de paiement).
Pour plus d'information, le client est prié de consulter les sites Web du distributeur et de la Commission de Régulation de l'Electricité et du Gaz.

Art.13. En cas de dommages survenus sur les appareils électriques du client suite à des perturbations du courant électrique, ce dernier ouvre droit à une indemnisation. Il doit se présenter auprès des services de son distributeur, muni de la dernière facture de consommation, pour déclarer le sinistre, dans un délai ne dépassant pas les pas 48h.

Art.14. Les consommations d'électricité et de gaz font l'objet de relevés périodiques, donnant lieu à l'émission de factures. La fréquence des facturations des consommations ne peut être inférieure à quatre par an.

Dans le cas où la relève des consommations n'a pu être effectuée pour contrainte ou impossibilité d'accès au comptage et après un préavis dument notifié au client qui en accuse réception, ou défectuosité de comptage, le Distributeur établit, à titre exceptionnel, une facturation au forfait calculé sur la base d'une procédure, qui ne peut dépasser deux cycles de facturation, quand l'avarie des dispositifs de comptage incombe au Distributeur.

En cas de non relève, le client peut auto relevé les index et les communiquer au distributeur afin d'éviter un cumul de consommation.

Art.15. En cas de non-paiement des factures, le distributeur Interrompt la fourniture de l'énergie électrique et gazière sans préavis, après un délai de quinze (15) jours suivant la présentation de la facture. Le rétablissement de la fourniture après coupure effective est subordonné au paiement des frais y afférents.

Art.16. En cas de contestation d'une facture, le client n'est pas tenu de la régler, pendant la durée d'instruction de la réclamation de contestation.

Lorsque la contestation s'avère fondée, le Distributeur est tenu de procéder aux redressements de la facture ou des factures contestées.

Dans le cas où la facture s'avère exacte, le client est tenu de régler les frais y afférents.

En cas d'erreur de facturation, pour quelque motif que ce soit :

- Le Client peut contester rétroactivement ses factures, pendant une durée maximale de cinq (5) ans.
- Le Distributeur peut réclamer rétroactivement au client, le paiement des consommations antérieures, pendant une durée maximale de trois (3) ans et procéder à leur redressement. Le redressement est calculé selon les tarifs en vigueur, au moment où les quantités d'énergie ont été consommées.

Art.17. Tout litige né de l'interprétation et/ou de l'exécution des présentes conditions générales, sera soumis à une procédure de conciliation à l'amiable. Cette procédure n'exclut pas le recours à des experts désignés par les parties elles-mêmes.

En cas d'échec de la procédure de conciliation, et après épuisement de toutes les voies de recours, y compris la saisine de la Commission de Régulation de l'Electricité et du Gaz, le litige sera soumis à la juridiction compétente.

Art.18. Toute substitution ou cession du présent contrat reste subordonnée à l'accord préalable écrit du Distributeur. En cas d'accord du Distributeur, un avenant au présent Contrat est conclu entre ce dernier et le cessionnaire.

Art.19. Toute modification du présent contrat, fait objet d'un avenant écrit signé par les deux parties.

Art.20. Le présent contrat peut être suspendu en cas de manquement par l'une des deux parties à l'une des obligations contractuelles, ou en cas de force majeure. Tous les frais inhérents à la résiliation seront à la charge de la partie défaillante.

Art.21. Le présent contrat prend effet, à la date de sa signature et du paiement des frais exigés. Il est conclu pour une durée d'au moins un (1) an, son renouvellement se fera par tacite reconduction.

Une copie du formulaire et des présentes conditions générales sont remis au client.

Lu et approuvé

A……..Le……

Le Client

Fait en double exemplaire

A …….. Le……

Le Directeur de l'Agence Commerciale

المادة 14: يكون استهلاك الكهرباء والغاز موضوع قراءات دورية، تؤدي إلى إصدار فواتير. يجب ألاّ يقل عددها عن أربعة في السنة.
في حالة عدم إمكانية قراءة قيمة الاستهلاك لطارئ ما أو استحالة الوصول إلى أجهزة القياس، وبعد إشعار يتم به إخطار الزبون الذي يقرّ باستلامه، أو لوجود عيب في العدّاد، يقوم الموزّع، استثناء، باحتساب الفواتير بالتقدير الجزافي حيث تحتسب على أساس إجراء محدّد، والذي لا يمكن أن يتجاوز دورتين للفوترة، عندما يكون الضّرر الذي يلحق بأجهزة القياس من مسؤولية الموزّع.
في حالة عدم تمكن الموزّع من قراءة العدّاد، يمكن للزّبون تقديم قراءة ذاتية للمؤشرات، لتجنب تراكم الاستهلاك.

المادة 15: في حالة عدم تسديد المبالغ المستحقّة، يقوم الموزّع بقطع التّموين بالطاقة الكهربائية والغازية دون إشعار مسبق للزبون، بعد أجل خمسة عشر (15) يوما من تقديم الفاتورة. تتوقف إعادة التموين، بعد قطع فعلي، على تسديد المصاريف ذات الصلة.

المادة 16: في حالة وجود نزاع على فاتورة، فإن الزبون غير ملزم بتسديدها، خلال فترة التحقيق في النّزاع.
عندما يثبت أنّ النّزاع مبني على أسس وجيهة، يتعيّن على الموزّع إجراء تعديلات على الفاتورة أو الفواتير المتنازع عليها.
في حالة ثبوت صحة الفاتورة، يتعين على الزبون دفع التكاليف ذات الصلة.

في حالة حدوث خطأ في الفاتورة، لأي سبب من الأسباب:
- يمكن للزبون الاعتراض بأثر رجعي على فواتيره، لمدة أقصاها خمس (5) سنوات.
- يمكن للموزّع مطالبة الزبون بتسديد الاستهلاكات السابقة بأثر رجعي، لمدة أقصاها ثلاث (3) سنوات والمضي قدمًا في تعديلها. يتم احتساب التعديل وفقًا للتعريفات السارية في الوقت الذي تم فيه استهلاك كميات الطاقة.

المادة 17: أي نزاع ينشأ عن تفسير و/أو تنفيذ هذا العقد سيخضع لإجراء مصالحة ودية. لا يستبعد هذا الإجراء استخدام الخبراء المعينين من قبل الأطراف نفسها. في حالة فشل إجراءات المصالحة الودية، وبعد استنفاد جميع سبل الطّعن، بما في ذلك الإحالة إلى لجنة ضبط الكهرباء والغاز، يتم رفع النّزاع إلى المحكمة المختصة.

المادة 18: يظل أي استبدال أو نقل لهذا العقد خاضعًا لاتفاق كتابي مسبّق من الموزع. إذا وافق الموزع، يتم إبرام تعديل على هذا العقد بين هذا الأخير والمحال إليه.

المادة 19: أي تعديل لهذا العقد يخضع لمصادقة خطية، موقعة من قبل الطرفين.

المادة 20: يمكن إنهاء هذا العقد في حالة إخلال أحد الطرفين بإحدى الالتزامات التعاقدية، أوفي حالة قوة قهرية. جميع التكاليف الناتجة يتحمّلها الطرف المقصّر.

المادة 21: يخضع هذا العقد للتنفيذ بمجرد توقيعه وتسديد التكاليف المطلوبة.
مدة هذا العقد لا تقل عن سنة واحدة ويتم تجديده بموجب اتفاق ضمني.

تمنح نسخة من هذه الاستمارة وهذه الشّروط العامة الى الزّبون.

تمت قراءتها والموافقة عليها

في.....يوم.....

الزبون

حررت من نسختين

في.....يوم.....

مدير الوكالة التجارية